SANAD
منظمة سند الحقوقية

حملة سبتمبر
بعد ثماني سنوات

الحريات غائبة والحقوق منتهكة

المقدمة

في التاسع من سبتمبر 2017، شهدت المملكة العربية السعودية واحدة من أوسع وأشد حملات الاعتقال التعسفي التي طالت المجتمع المدني، عُرفت لاحقًا باسم «حملة اعتقالات سبتمبر»، فقد استهدفت هذه الحملة العشرات من أبرز الدعاة والمفكرين والأكاديميين والكتاب والإعلاميين والناشطين، دون تمييز بين التيارات الفكرية أو المذاهب الدينية أو الاتجاهات السياسية، بل شملت طيفًا واسعًا من الأصوات المستقلة التي كانت تمثل مرجعيات مؤثرة في المجتمع، سواء على المستوى الفكري أو الاجتماعي أو الحقوقي، أو الاقتصادي.

اتسمت الاعتقالات آنذاك بطابعها المفاجئ والمنظم، حيث جرت في أوقات متقاربة وبأسلوب يوحي بأنها عملية أمنية معدّة مسبقًا، شملت مداهمات ليلية لمنازل المعتقلين، أعقبها احتجاز في أماكن غير معلنة.

ورغم غياب أي إعلان رسمي واضح عن أسباب تلك الاعتقالات، إلا أن طبيعة المعتقلين وتصريحات بعض الحسابات المحسوبة على الحكومة، أوحت بأن الهدف الأساسي كان إعادة هندسة المشهد السياسي والاقتصادي والفكري والديني بما يتناسب مع سياسات ولي العهد محمد بن سلمان، وقطع الطريق أمام أي مساحة للرأي المستقل أو النقد العلني، في إطار تكميم الأفواه وإحكام السيطرة على المجال العام.

لم تقتصر الحملة على الاعتقال فقط، بل شابها منذ بدايتها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، شملت الإخفاء القسري، الحرمان من التواصل مع الأسر والمحامين، سوء المعاملة والتعذيب، إضافة إلى التهديد بأحكام قاسية تصل إلى الإعدام، كما ارتبطت هذه الاعتقالات باستخدام القضاء كأداة لتصفية الحسابات السياسية والفكرية، بعيدًا عن معايير العدالة والنزاهة.

ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم، ورغم مرور ثمانية أعوام، ما زالت تبعات الحملة قائمة، إذ يقبع كثير من المعتقلين خلف القضبان دون محاكمات عادلة أو بأحكام مغلظة وجائرة، فيما لا يزال آخرون رهن الاعتقال دون صدور أحكام بحقهم، في المقابل، تتجاهل السلطات السعودية بشكل متكرر المطالبات الحقوقية والإقليمية الداعية إلى الإفراج عنهم ووقف الانتهاكات المستمرة.

هذا التقرير يهدف إلى تسليط الضوء على أبرز الانتهاكات التي رافقت حملة سبتمبر، وتوثيق أسماء المعتقلين الذين ما زالوا رهن الاعتقال وفق المعلومات المتوفرة والموثقة لدى منظمة سند الحقوقية وهم 32 معتقلًا، إذ يعتقد أن هناك معتقلين لم يتم توثيق اعتقالهم نتيجة لغياب الشفافية وخوف الأهالي من الابلاغ عن اعتقالهم، مع استعراض الأحكام الصادرة بحق بعضهم، ومن لم يخضعوا لأي محاكمة حتى الآن، فضلاً عن المطالبات الخطيرة التي تقدمت بها النيابة العامة بتنفيذ عقوبة الإعدام بحق أربعة منهم.

أولًا: أبرز الانتهاكات

منذ اللحظة الأولى لانطلاق حملة اعتقالات سبتمبر، اتسمت الإجراءات الأمنية المتخذة ضد المعتقلين بالانتهاكات الجسيمة للقوانين المحلية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وقد رصدت منظمة سند، عددًا من الانتهاكات المتكررة التي طالت معظم المعتقلين، أبرزها:

الاعتقال دون أمر قضائي

تمّت الاعتقالات بشكل مفاجئ ودون أي أوامر قضائية معلنة، بل جرت عبر مداهمات ليلية لمنازل المواطنين، وهو الأمر الذي جرى مع عدد كبير من المعتقلين مثل الدكتور عوض القرني إذ داهمت فرقة أمنية منزله بعد منتصف الليل وصادرت بعض أجهزته، كما تعرّض الدكتور سلمان العودة للاعتقال ليلاً من منزله بالرياض، والدكتور حسن فرحان المالكي الذي داهمت قوة أمنية منزله في الحادي عشر من سبتمبر 2017، وكذلك الدكتور محمد موسى الشريف، والدكتور إبراهيم الفارس، حيث أُخذوا من منازلهم دون إبراز أي مذكرات قضائية.

الاخفاء القسري بعد الاعتقال

رافق حملة اعتقالات سبتمبر الإخفاء القسري بعد الاعتقال، حيث وُضع عدد كبير من المعتقلين في أماكن احتجاز مجهولة بالنسبة لذويهم، ولم تكشف السلطات السعودية عن مواقع وجودهم لفترات تراوحت بين أسابيع وأشهر، ويُرجح أن جميع المعتقلين مرّوا بالإخفاء القسري عقب اعتقالهم، إذ مرّ د. حسن فرحان المالكي بفترة اختفاء قسري امتدت لأشهر، وكذلك تعرّض الداعية علي العمري لفترة إخفاء بعد اعتقاله، فيما خضع الأكاديمي إبراهيم اليماني لعزلة قسرية منذ لحظة اعتقاله، بالإضافة إلى الدكتور محمد موسى الشريف ومحمد المنجد وُضعوا أيضًا في الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي لعدة أسابيع بعد اعتقالهم.

الحبس الإنفرادي

من أبرز الممارسات التي طالت معتقلي حملة سبتمبر إبقاؤهم في زنازين انفرادية لفترات طويلة، حيث استمر العزل الانفرادي لأشهر وسنوات متواصلة في حالات عدة، فالدكتور عوض القرني والدكتور سلمان العودة لا يزالان معتقلين في العزل الانفرادي منذ سبتمبر 2017 وحتى اليوم، فيما خضع عصام الزامل لحبس انفرادي مطوّل، وتعرّض المفكر حسن فرحان المالكي لعزلة متقطعة خلال فترات محاكمته.

كما خضع إبراهيم اليماني للحبس الانفرادي، وكذلك محمد موسى الشريف ومحمد المنجد مرّوا بفترات حبس انفرادي متكررة، خصوصًا خلال الأشهر الأولى من اعتقالهما، وهي سياسة ممنهجة تعرض لها أغلب معتقلي سبتمبر.

عدم السماح بتوكيل محام

من بين الانتهاكات التي تعرّض لها معتقلو حملة سبتمبر أيضاً حرمانهم من حقّهم في الاستعانة بمحامٍ مستقل للدفاع عنهم، إذ امتنعت السلطات عن السماح لمعظم المعتقلين بتوكيل محامين من اختيارهم، وعمدت في بعض الحالات إلى فرض محامين مُعيّنين من قبلها دون أن يكون للمعتقل أو أسرته أي دور في ذلك، ويُعدّ هذا النمط من الممارسات شائعًا بحق أغلب المعتقلين في السعودية، وقد طالت هذه الانتهاكات شخصيات بارزة مثل حسن فرحان المالكي الذي مُنع من التواصل مع محامٍ قانوني، وكذلك د. علي العمري، إلى جانب آخرين واجهوا المصير نفسه.

إيقاف المحاكمات

رغم أن المحاكمات المتعلقة بمعتقلي حملة سبتمبر اتسمت بالسرية وافتقرت إلى الشرعية القانونية وشابتها انتهاكات جسيمة، فضلاً عن كونها قائمة على اعتقالات تعسفية، إلا أن الكثير منها توقف أو تأجل مرارًا دون مبرر، فقد تم تأجيل محاكمة الدكتور حسن فرحان المالكي عدة مرات خلال الأعوام الماضية، وهو الأمر نفسه الذي واجهه كل من الدكتور سلمان العودة والدكتور علي بن حمزة العمري، حيث ما تزال قضاياهم معلقة دون صدور أحكام نهائية.

التعذيب الجسدي والنفسي

وثّقت منظمة سند تعرض عدد من معتقلي حملة سبتمبر لانتهاكات جسدية جسيمة أثناء اعتقالهم، شملت الضرب المبرح والتعذيب البدني المتكرر، ما شكّل تهديدًا خطيرًا على حياتهم وسلامتهم الجسدية والنفسية، ويُعدّ الدكتور علي العمري من أبرز الضحايا، إذ خضع لصدمات كهربائية متكررة، وتعرّض لإطفاء السجائر على جسده، ما خلّف حروقًا وآثارًا بالغة، وأسفرت عن مضاعفات صحية خطيرة، أبرزها فشل كلوي فيما يعتقد، هذه الممارسات لم تُقتصر على الدكتور علي العمري فقط، بل شملت عددًا من المعتقلين الآخرين، من بينهم حمود العمري، الذي تعرّض لتجربة تعذيب مشابهة أثناء اعتقاله، ومناور النوب العبدلي، وآخرين واجهوا ظروفًا مماثلة من التعذيب.

الإهمال الطبي ومنع الأدوية اللازمة

الإهمال الطبي والحرمان من العلاج من أبرز الانتهاكات التي تعرض لها معتقلو حملة سبتمبر، حيث تحوّل السجن بالنسبة للكثيرين منهم إلى بيئة قاسية تهدد حياتهم وصحتهم بشكل مباشر، فقد مُنع بعض المعتقلين من الحصول على أدويتهم الأساسية لأمراض مزمنة، ما أدى إلى تدهور حاد في حالتهم الصحية، كما هو الحال مع الشيخ سلمان العودة الذي حرم من الدواء اللازم

وتعرض لتراجع شـديد في السـمع والبصر، وفـي حالات أخرى، ترافـق الإهمال الطبي مع آثـار التعذيب الجسـدي، كما حـدث مع الدكتـور علي العمـري الذي تدهـورت حالته الصحيـة إلى درجة إصابته بفشـل كلـوي بعـد تعذيب قـاسٍ دون توفير رعايـة علاجية مناسـبة، كما أصيب الناشـط الحقوقـي محمد بن دليـم القحطانـي بشـلل في الجهة اليسـرى نتيجـة جلطة دماغيـة في السـجن، إلى جانـب معاناته من أمـراض مزمنـة متعددة مـن بينها السـكري ورغم ذلك فإنـه يعاني من اهمـال طبي كبيـر، وصحته ما تـزال تتدهـور يومًا بعد يوم مـع تجاوز عمـره 67 عامًا.

المحاكمات الجائرة أمام الجزائية المتخصصة

كل القضايـا تقريبًـا أُحيلت إلى المحكمـة الجزائية المتخصصة التي اسـتخدمت كسلاح ضـد أصحاب الرأي، صدرت أحـكام متفاوتة بحق معتقليـن تراوحت بين 23 عاماً و 9 سـنوات.

د. خالد العجيمي حكم عليه بالسجن 23 عاماً	د. عبدالعزيز العبداللطيف حكم عليه بالسجن 20 عاماً	الشاعر نواف الدبيخي حكم عليه بالسجن 16 عاماً
د. إبراهيم الناصر حكم عليه بالسجن 15 عاماً	عصام الزامل حكم عليه بالسجن 15 عاماً	محمد موسى الشريف حكم عليه بالسجن 13 سة
د. يوسف الأحمد حكم عليه بالسجن 13 عام	عيسى الحامد حكم عليه بالسجن 11 عام	نايف الصحفي حكم عليه بالسجن 10 سنوات
خالد المهاوش حكم عليه بالسجن 10 سنوات	د. علي بادحدح حكم عليه بالسجن 9 سنوات	د. حمود العمري حكم عليه بالسجن 9 سنوات

تجاوز مدة الأحكام

حتـى بعـد صدور الأحـكام القضائيـة بحق بعـض معتقلي حملة سـبتمبر، وُثّق اسـتمرار السـلطات في رفـض الإفراج عـن عدد منهم، فمـثلًا لم تُفرج السـلطات عن أحمد الصويّـان إلا بعد مـرور ثلاثة أعوام كاملـة علـى انتهاء مـدة محكوميتـه، رغم أنه اسـتوفى كل الشـروط القانونيـة للإفراج عنـه، وبالمثل، يُظهـر وضـع إبراهيم الفارس اسـتمرار الانتهـاكات، إذ تم الحكم عليه في سـبتمبر 2020 بالسـجن لمدة ثلاث سـنوات، ومع ذلـك لا يزال معتقلًا حتـى الآن، رغم انتهاء محكوميته رسـميًا، الأمـر ذاته حدث مع مسـاعد الكثيري إذ لم يفـرج عنه حتى اليـوم رغم انتهـاء محكوميته.

المطالبة بالإعدام

حتى الآن ووفق ماوثق فقط، هناك أربعة من معتقلي حملة سبتمبر تواجه طلب النيابة العامة بإعدامهم على خلفية أنشطة فكرية وآراء سلمية، وهم الدكتور عوض القرني، والدكتور سلمان العودة، والدكتور علي العمري، والدكتور حسن المالكي.

وضع المعتقلين مع سجناء جنائيين

بعض معتقلي سبتمبر وُضعوا عمدًا في أجنحة تضم سجناء متطرفين أو متهمين في قضايا مخدرات وجرائم عنف، بهدف زيادة الضغط النفسي عليهم وتعريضهم للخطر، من بين الأمثلة حالة د. إبراهيم اليماني الذي نقل إلى جناح سجناء جنائيين خطِرين في وقت سابق.

أبـــرز الانتـــهاكـــات

التي تعرض لها معتقلو حملة سبتمبر

- الاعتقال دون أمر قضائي
- الاخفاء القسري بعد الاعتقال
- الحبس الإنفرادي
- عدم السماح بتوكيل محام
- المحاكمات الجائرة أمام الجزائية المتخصصة
- إيقاف المحاكمات
- المطالبة بالإعدام
- وضع المعتقلين مع سجناء جنائيين
- الإهمال الطبي ومنع الأدوية اللازمة
- التعذيب الجسدي والنفسي
- تجاوز مدة الأحكام

ثانياً: معتقلون لازالوا رهن الاعتقال

د. سلمان العودة

أكمل الدكتور سلمان العودة ثماني سنوات كاملة خلف القضبان منذ اعتقاله في سبتمبر 2017 بعد مداهمة منزله، على خلفية تغريدة دعا فيها إلى التآخي وتجاوز الأزمة الخليجية آنذاك، وخلال هذه السنوات، واجه العودة سلسلة من الانتهاكات الممنهجة، شملت الحبس الانفرادي، وتقييد اليدين والرجلين، والحرمان من التواصل مع أسرته، إلى جانب محاكمة غير عادلة جرت بشكل سري ومنعته من حقه في توكيل محامٍ من اختيارٍ مستقل، ورغم كل ذلك، لا تزال النيابة العامة تطالب بإعدامه.

وفي الأول من سبتمبر 2023، أصدر فريق الخبراء الأممي المعني بالاحتجاز التعسفي الرأي رقم (56/2023) الذي أكد أن احتجازه تعسفي ويمثل انتهاكًا صارخًا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، واليوم، ومع بلوغه 69 عامًا، يقبع العودة في زنزانة انفرادية، ويعاني من أمراض متفاقمة، وضعف شديد في البصر يكاد يفقده في إحدى عينيه، ما يزيد من خطورة وضعه الصحي ويجعل استمرار اعتقاله انتهاكًا إضافيًا لحقوقه الأساسية.

د. عوض القرني

منذ اعتقاله في 9 سبتمبر 2017 بعد مداهمة منزله، يقبع الدكتور عوض القرني، البالغ من العمر 68 عامًا، في زنزانة انفرادية بسجن ذهبان في جدة، فيما كانت آخر جلسة لمحاكمته في عام 2020، ويعدّ الدكتور القرني أحد أبرز معتقلي الرأي في المملكة المهددين بالإعدام، على خلفية تغريدات، حيث تطالب النيابة العامة، وقد قضى حتى الآن ثمانية أعوام في السجن، وسط ظروف اعتقال أثارت انتقادات واسعة على المستوى الدولي.

في 1 سبتمبر 2023، خلص فريق الخبراء المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة إلى أن اعتقال الدكتور القرني اعتقال تعسفي ينتهك مواد عدة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وطالب الحكومة السعودية بإطلاق سراحه فورًا ومنحه التعويض وجبر الضرر، بالإضافة إلى إجراء تحقيق مستقل ومحاسبة المسؤولين عن انتهاك حقوقه، ورغم أن الرأي الأممي يحدد مدة ستة أشهر للإفراج عنه، إلا أن السلطات السعودية لم تلتزم به حتى اليوم.

د. علي بن حمزة العمري

أكمل د. علي بن حمزة العمري 8 سنوات منذ اعتقاله في 9 سبتمبر 2017 بعد منتصف الليل من غرفته بأحد الفنادق في مدينة الرياض، في ظل مطالبات النيابة العامة بإصدار حكم الإعدام بحقه، على خلفية آرائه السلمية.

يعاني الدكتور العمري من تدهور مستمر في حالته الصحية داخل السجن، إذ تفاقمت أمراضه المزمنة بسبب الإهمال الطبي المتعمد وسوء ظروف الاحتجاز، وتشير المعلومات الواردة من داخل المعتقل إلى تعرضه للتعذيب الشديد، الأمر الذي تسبب في إصابته بفشل كلوي فيما يعتقد.

د. حسن فرحان المالكي

أكمل الدكتور حسن فرحان المالكي ثماني سنوات منذ اعتقاله في 9 سبتمبر 2017، في اعتقال تعسفي بلا أي سند قانوني، إذ أنه مهدد بالإعدام على خلفية آرائه الدينية السلمية، وخلال فترة اعتقاله، تعرّض المالكي لسلسلة من الانتهاكات الجسيمة، شملت اقتحام منزله وترويع أسرته أثناء اعتقاله، وحرمانه من حقه في توكيل محامٍ، وفرض الحبس الانفرادي لفترات طويلة، بالإضافة إلى منعه من التواصل مع عائلته لعدة أشهر، بل ومنعه من حضور جنازة ابنه فرحان.

وتتمثل التهم الموجهة إلى الدكتور حسن المالكي في ممارسته حقه في التعبير السلمي عن آرائه الدينية والفكرية، وتشمل: «حيازة كتب ممنوعة»، و«التعبير عن آرائه الدينية في المقابلات التلفزيونية»، و«إهانة حكام البلاد والعلماء المرتبطين بالسلطات السعودية، و«انتهاك قانون الجرائم المعلوماتية»، و«عدم الالتزام بالمواطنة الصالحة»، إضافة إلى تهم أخرى كلها تتعلق بحرية التعبير، ووفقاً للمتاح من المعلومات فإن جلسات المحاكمة متوقفة منذ عدة سنوات.

د. محمد موسى الشريف

منذ 11 سبتمبر 2017 تستمر السلطات السعودية في اعتقال الدكتور محمد موسى الشريف، حيث يقضي حكمًا تعسفيًا بالسجن لمدة 13 عامًا بعد تغليظ محكوميته السابقة وفق مصادر حقوقية، وخلال سنوات اعتقاله، تعرّض الدكتور الشريف لسلسلة من الانتهاكات الجسيمة، شملت اقتحام منزله ليلًا باستخدام القوة المفرطة، ومصادرة جميع أجهزته الإلكترونية، وإخفائه قسريًا لفترة طويلة، ومنعه من التواصل مع أسرته أو توكيل محامٍ، إلى جانب توجيه 20 تهمة كيدية ضده، من بينها: «زعزعة أمن المملكة»، و«الانتماء لجماعة إرهابية»، و«دعم المقاومة الفلسطينية».

وتفاقمت معاناته الصحية مؤخراً بعد خضوعه لعملية جراحية لإزالة فتق، إذ أجبرت إدارة السجن على سحب سريره وإجباره على النوم على الأرض، ما ضاعف آلامه بشكل كبير، وفق مصادر حقوقية، كما تم حرمانه من الماء لفترات طويلة حتى وصل العطش به إلى حد الصراخ دون أي استجابة، ويعد الدكتور الشريف طيارًا سابقًا في الخطوط الجوية السعودية، وكاتبًا وباحثًا في التاريخ، وله مؤلفات موسوعية وبرامج إعلامية، واشتهر بمواقفه الداعمة للحرية ورفضه للأنظمة القمعية.

د. إبراهيم الفارس

منذ 11 سبتمبر 2017، تواصل السلطات السعودية اعتقال الدكتور إبراهيم الفارس، البالغ من العمر 68 عامًا، وبعد أكثر من ثلاث سنوات من اعتقاله دون محاكمة، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في سبتمبر 2020 حكمًا يقضي بسجنه ثلاث سنوات، ليكون من المفترض أن يُفرج عنه وقت صدور الحكم نظراً لأنه قضى ثلاث سنوات في السجن آنذاك، إلا أن السلطات لا تزال تماطل في إطلاق سراحه رغم انتهاء محكوميته، التي كانت في الأساس حكمًا جائرًا قائمًا على تهم فضفاضة لا تستند إلى أي أساس قانوني واضح.

ويُعد الدكتور الفارس من بين كبار السن الذين يقبعون في السجون السعودية وسط ظروف احتجاز قاسية وإهمال صحي متعمد، وهي ظروف أودت مؤخرًا بحياة معتقلين آخرين، كان آخرهم الدكتور قاسم القثردي، ويثير استمرار احتجاز الفارس قلقًا بالغًا بشأن سلامته الجسدية والنفسية.

د. إبراهيم الناصر

منذ 11 سبتمبر 2017، تواصل السلطات السعودية اعتقال الدكتور إبراهيم بن ناصر الناصر، ورغم صدور حكم أولي من المحكمة الجزائية المتخصصة بسجنه ثلاثة أشهر فقط، إلا أن السلطات نقضت الحكم مرارًا، حيث ألغت المحكمة العليا العقوبة بعد انتهائها وزادت المدة إلى ثلاث سنوات، ثم قامت محكمة الاستئناف برفعها لاحقًا إلى خمسة عشر عامًا.

وخلال فترة اعتقاله، تعرض الدكتور الناصر لانتهاكات جسيمة، شملت الإخفاء القسري لأكثر من عام ونصف، والحرمان من التواصل مع عائلته، ومنعه من توكيل محامٍ، بالإضافة إلى احتجازه لفترات طويلة داخل السجن الانفرادي.

د. عبدالعزيز العبداللطيف

منذ 11 سبتمبر 2017، تواصل السلطات السعودية اعتقال الدكتور عبدالعزيز العبداللطيف بشكل تعسفي، ورغم تجاوزه الخامسة والستين من العمر ومعاناته من أمراض مزمنة تهدد حياته، تصر السلطات على إبقائه رهن الاعتقال.

وقد وجهت النيابة العامة للعبداللطيف تهمًا سياسية ملفقة من بينها: «الخروج على ولي الأمر»، و«تمويل الإرهاب»، و«التعاطف مع جماعة الإخوان المسلمين»، وهي تهم فضفاضة اعتادت السلطات السعودية توظيفها لتجريم حرية التعبير، حتى باتت تغريدة أو تصريح سلمي تُصنّف كجريمة إرهابية، ومنذ لحظة اعتقاله، تعرض العبداللطيف لسلسلة من الانتهاكات الجسيمة شملت ترويع أسرته أثناء المداهمة، الإخفاء القسري، حرمانه من توكيل محامٍ أو التواصل مع أسرته، إلى جانب محاكمة سرّية جائرة، وصدر بحقه حكم ابتدائي بالسجن خمس سنوات، إلا أن السلطات نقضته بعد انتهائه وأعادت محاكمته بصورة تعسفية لتصدر لاحقًا حكمًا مشددًا بسجنه عشرين عامًا.

د. إبراهيم اليماني

منذ 11 سبتمبر 2017، تواصل السلطات السعودية اعتقال الدكتور إبراهيم اليماني بشكل تعسفي، وخلال اعتقاله، تعرض اليماني لسلسلة من الانتهاكات الجسيمة، شملت نقله إلى شعبة تضم سجناء متهمين بالقتل والسرقة وترويج المخدرات، حيث تعرض لتهديدات متكررة بالقتل دون أي استجابة من إدارة السجن.

كما خضع لفترات طويلة من الحبس الانفرادي، وحرِم من التواصل مع أسرته، ومنع من توكيل محامٍ، وأُجريت محاكمته في جلسات سرية، بالإضافة إلى ذلك، مُنع في عام 2020 من حضور جنازة والده.

د. يوسف الأحمد

منذ 12 سبتمبر 2017، تستمر السلطات السعودية في اعتقال الدكتور يوسف الأحمد تعسفياً، حيث يقضي حكمًا بالسجن لمدة 13 عامًا بعد تغليظ محكوميته السابقة، وقد سبق أن اعتُقل الأحمد للمرة الأولى في عام 2011 من منزل والده في الدمام على خلفية تصريحاته التي انتقدت اعتقال النساء المشاركات في اعتصام سلمي أمام وزارة الداخلية، ليُعاد اعتقاله مجددًا في 2017.

وخلال سنوات اعتقاله، تعرّض الدكتور الأحمد لسلسلة من الانتهاكات الجسيمة، منها إخفاءه قسريًا لفترة طويلة، وحرمانه من التواصل مع أسرته أو توكيل محامٍ، بالإضافة إلى الحبس الانفرادي المطوّل والتعذيب الجسدي، كما عقدت له جلسات محاكمة سرية انتهت بحكم أولي بسجنه أربع سنوات، تم لاحقًا تغليظها إلى 13 عامًا، إضافة إلى منع مماثل من السفر.

ويعاني الدكتور الأحمد من مضاعفات صحية بسبب الإهمال الطبي المتعمد داخل السجن، بما في ذلك إصابته بانزلاق غضروفي، ويعد الدكتور يوسف الأحمد أستاذًا جامعيًا وناشطًا أكاديميًا معروفًا، وله مواقف واضحة داعمة للحرية وحقوق الإنسان.

د. سالم الديني

منذ 12 سبتمبر 2017، تواصل السلطات السعودية اعتقال الدكتور سالم الديني تعسفياً، وذلك عقب أيام قليلة من إقالته من منصبه وكيلًا لوزارة العمل، وقد تعرض منذ لحظة اعتقاله لسلسلة من الانتهاكات الجسيمة، حيث وُضع في الحبس الانفرادي لفترات طويلة، واحتُجز دون عرضه على القضاء لفترة ممتدة، كما فُرضت قيود تعسفية على أسرته تمثلت في منعهم جميعًا من السفر، ووجهت النيابة العامة له تهماً فضفاضة وباطلة، من بينها «تمويل جهات خارج السعودية» و«انتقاد السلطات الحاكمة».

ويُعد الدكتور سالم الديني من أبرز الشخصيات الأكاديمية والاجتماعية في السعودية، إذ حصل على شهادة الدكتوراه في الهندسة الميكانيكية من جامعة تكساس إي آند إم في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعمل أستاذًا في قسم الهندسة الميكانيكية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، كما يحمل دبلومًا في الإرشاد باستخدام العلاج المعرفي لتعديل السلوك، ويُعرف بكونه رائد العمل التطوعي في المملكة من خلال إسهاماته الكبيرة في تأسيس وتدريب عدد من الجمعيات الخيرية والأهلية، إلى جانب اهتمامه بتطوير الشباب عبر المحاضرات والدورات التدريبية.

د. علي بادحدح

منذ 12 سبتمبر 2017، تواصل السلطات السعودية اعتقال الدكتور علي بادحدح، ونقل إلى سجن ذهبان في جدة، حيث تعرض لسلسلة من الانتهاكات الجسيمة التي شملت الإخفاء القسري، والحبس الانفرادي، وحرمانه من التواصل مع عائلته لفترات طويلة، إضافة إلى منعه من حقه في توكيل محامٍ، وتعرضه لسوء المعاملة داخل السجن.

وعلى الصعيد القضائي، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكمًا ابتدائيًا بسجنه ست سنوات، خُففت لاحقًا إلى أربع سنوات، قبل أن يُعاد تغليظها لتصبح تسع سنوات.

د. حمود العمري

منذ 12 سبتمبر 2017، تواصل السلطات السعودية اعتقال حمود بن علي العمري، كما تعرض لانتهاكات جسيمة، من بينها التعذيب الجسدي والنفسي، ووفقاً لمصادر حقوقية أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في ديسمبر 2020 حكمًا يقضي بسجنه تسع سنوات.

عصام الزامل

منذ 12 سبتمبر 2017، تواصل السلطات السعودية اعتقال الخبير الاقتصادي عصام الزامل، بعد أن أوقف في المطار عقب عودته من مؤتمر اقتصادي دولي بالولايات المتحدة، ويعد الزامل من أبرز الأصوات الاقتصادية في المملكة، حيث عُرف بكتاباته وتحليلاته الجريئة وانتقاداته للسياسات الحكومية.

وفي أكتوبر 2020، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكمًا جائرًا بسجنه خمسة عشر عامًا، استنادًا إلى تغريدات عبّر فيها عن آرائه وانتقد فيها السياسات الاقتصادية، وإلى اتهامات فضفاضة شملت «التواصل مع شخصية قطرية»، و«الانتماء إلى جماعة محظورة»، و«تشويه سمعة الدولة»، وخلال فترة اعتقاله، تعرض الزامل لانتهاكات جسيمة، من بينها الحبس الانفرادي المطوّل، وحرمان أسرته من السفر، إضافة إلى التشويه الإعلامي والحرمان من المحاكمة العادلة.

ويُذكر أن عصام الزامل حاصل على جوائز بارزة، منها «جائزة الأمير سلمان لشباب الأعمال» عام 2009، و«جائزة خريجي الدولة للإنجازات» عام 2014، كما صنّفته مجلة فوربس من بين أكثر الشخصيات السعودية تأثيرًا.

محمد الشنار

منذ 12 سبتمبر 2017، تواصل السلطات السعودية اعتقال الأكاديمي السعودي الدكتور محمد الشنار، ورغم مرور سنوات على اعتقاله، لم يُحكم عليه بحكم قضائي نهائي، وقد وُجهت له تهم تتعلق بـ«تأليب الرأي العام والتواصل مع جهات خارجية»، وعقدت له جلستان سرّيتان للمحاكمة، إلا أن السلطات ماطلت في استكمال الإجراءات القضائية، ولم تُعرف أي معلومات عن جلسات جديدة أو حكم نهائي.

وخلال فترة اعتقاله، تعرض الدكتور الشنار لانتهاكات جسيمة، شملت الإخفاء القسري لمدة خمسة أشهر، الحرمان من التواصل مع أسرته، منع توكيل محامٍ، وتجاهل حالته الصحية، وحرمانه من الرعاية الطبية اللازمة.

د. محمد المنجد

منذ 12 سبتمبر 2017، تواصل السلطات السعودية اعتقال الدكتور محمد المنجد بشكل تعسفي، رغم تجاوزه الرابعة والستين من العمر. وخلال فترة اعتقاله، تعرض المنجد لسلسلة من الانتهاكات الجسيمة، شملت حرمانه من حق توكيل محامٍ، واحتجازه في ظروف قاسية، بالإضافة إلى الإهمال الطبي المتعمد رغم معاناته من أمراض مزمنة، من بينها داء السكري، كما انقطعت أخباره عن منظمة سند الحقوقية منذ فترة.

الصحفي سامي الثبيتي

منذ 12 سبتمبر 2017، تواصل السلطات السعودية اعتقال الصحفي سامي الثبيتي بشكل تعسفي، على خلفية تغريدة دعا فيها للمِّ الشمل ونبذ الخلافات وإصلاح ذات البين إبان الأزمة الخليجية.
ومنذ لحظة اعتقاله، تعرض الثبيتي لانتهاكات جسيمة، أبرزها الإخفاء القسري وحرمانه من محاكمة عادلة، كما لا تتوفر أي معلومات دقيقة عن مكان اعتقاله.

خالد المهاوش

منذ 12 سبتمبر 2017، تواصل السلطات السعودية اعتقال المرشد التربوي خالد المهاوش بشكل تعسفي، وخلال فترة اعتقاله تعرض المهاوش لسلسلة من الانتهاكات الجسيمة، شملت الإخفاء القسري، ووضعه في الحبس الانفرادي، منع التواصل مع أسرته، وحرمانه من توكيل محامٍ للدفاع عنه، كما مُنع من حضور جنازة والده والمشاركة في مراسم العزاء، رغم سماح القانون السعودي بذلك، وأُجريت له محاكمات سرية بعد عام من اعتقاله دون الكشف عن التهم الموجهة إليه.

وفي ختام هذه المحاكمات، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكمًا بسجنه لمدة 10 سنوات، يعقبها حظر سفر لمدة مماثلة.

سامي الغيهب

تواصل السلطات السعودية اعتقال سامي الغيهب منذ 12 سبتمبر 2017 بشكل تعسفي، وعقب اعتقاله، تعرض الغيهب للإخفاء القسري، ولم تتوفر لسند أي معلومات عن مكان احتجازه أو ظروف اعتقاله.

عيسى الحامد

تواصل السلطات السعودية اعتقال الناشط الحقوقي عيسى الحامد تعسفيًا منذ 16 سبتمبر 2017، على خلفية نشاطه السلمي في الدفاع عن حقوق الإنسان، بما في ذلك مشاركته في تأسيس جمعية الحقوق المدنية والسياسية (حسم) وتواصله مع منظمات حقوقية دولية، وهي أنشطة اعتبرتها السلطات محاولة لتشويه صورة الدولة. وكانت المحكمة الجزائية المتخصصة، قد أصدرت في أبريل 2016 حكماً بحبس الحامد لمدة 11 عامًا، يعقبها 11 عامًا أخرى من حظر السفر.

ويُذكر أن هذا الاعتقال لم يكن الأول، إذ سبق أن اعتقل عيسى الحامد في عام 2008 برفقة شقيقه الراحل د. عبدالله الحامد، أحد أبرز رواد الإصلاح السلمي في المملكة، والذي توفي في المعتقل عام 2020 نتيجة الإهمال الطبي المتعمد، وفق شهادات موثقة.

موسى الغنامي

منـذ 18 سـبتمبر 2017، تواصـل السـلطات السـعودية اعتقال الشـاب موسـى الغنامـي، وقد وُجهـت إلـى الغنامي تهـم فضفاضـة وكيدية، من بينهـا «التخابر مع جهات خارجيـة» و«الإخلال بأمن الدولـة»، ولم ترد معلومـات عن الحكـم عليه منـذ اعتقاله.

وخلال فتـرة اعتقالـه، تعـرّض الغنامـي لانتهاكات جسـيمة، شـملت حرمانه مـن التواصل مع عائلتـه، وحرمانه من محاكمـة عادلة، بالإضافة إلى الإهمـال الطبي وظـروف الاحتجاز السـيئة.

الصحفي يوسف الملحم

تواصـل السـلطات السـعودية اعتقال الإعلامـي ورجل الأعمال يوسـف الملحـم منـذ 18 سـبتمبر 2017، دون أي مسـوغ قانوني أو محاكمـة عادلة. وقد جـاء اعتقال الملحم علـى خلفية تغريدة نشـرها على منصـة (X) انتقد فيهـا الخطـاب الإعلامـي السـعودي خلال الأزمـة مـع قطـر، ومـا يزال معتـقلًا رغم حل الأزمة بيـن الدولتين، وخلال فترة اعتقالـه، تعرض الملحم لسـوء المعاملـة من قبل السـجانيين، ومنع مـن مقابلة أسـرته، وأجريت لـه محاكمة سـرية لم يُسـمح له فيهـا حتى بتوكيـل محامٍ للدفـاع عنه.

د. سعيد بن فروة القحطاني

منـذ 29 سـبتمبر 2017، تواصـل السـلطات السـعودية اعتقـال سـعيد بـن فـروة القحطاني بشـكل تعسـفي، كمـا رُوّع الشـيخ وأسـرته أثناء المداهمـة، وصـودرت أجهزته الخاصة، قبـل أن يُقتاد إلـى جهة مجهولة، في ممارسـة مثلـت إخفاءً قسـريًا.
ولم تتلقَّ أسـرته أي معلومـة عن مكانـه إلا بعد مرور ثمانية أشـهر على اعتقالـه، حين علمـت أنه نُقل من سـجن شـعار في منطقة عسـير إلى سـجن الحائر بالرياض.

مساعد الكثيري

منذ سبتمبر 2017، تواصل السلطات السعودية اعتقال الإعلامي السعودي مساعد بن حمد الكثيري، وخلال فترة اعتقاله، تعرض الكثيري لانتهاكات جسيمة، شملت الإخفاء القسري، حرمانه من التواصل مع أسرته، ومنعه من توكيل محامٍ للدفاع عنه.

كما خضع لمحاكمات سرية تفتقر لأبسط معايير العدالة، وفي هذه المحاكمات، أصدر القضاء حكمًا بسجنه لمدة ثلاث سنوات ونصف، ومع ذلك، وحتى بعد انتهاء محكوميته في سبتمبر 2021، لا يزال معتقلًا دون أي مبرر قانوني.

سعود بن غصن

تواصل السلطات السعودية اعتقال سعود بن غصن منذ سبتمبر 2017 بشكل تعسفي، وقد تم اعتقاله أثناء خروجه من مسجد في مدينة الطائف، ولا تتوفر أي معلومات أخرى عن مكان احتجازه أو ظروف اعتقاله.

د. حبيب المطيري

منذ سبتمبر 2017، تواصل السلطات السعودية اعتقال الدكتور حبيب بن معلا المطيري، الأكاديمي وأستاذ النقد في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود.

وقد تعرض الدكتور المطيري منذ لحظة اعتقاله لسلسلة من الانتهاكات الجسيمة، حيث اقتحمت قوات الأمن منزله وصادرت بعض كتبه وأجهزته الإلكترونية، ثم وضع في زنزانة انفرادية بسجن الحائر، وحُرم من التواصل مع عائلته أو توكيل محامٍ للدفاع عنه، كما رفضت السلطات منحه الإذن لحضور جنازة والده أو المشاركة في مراسم عزائه.

الشاعر نواف الدبيخي

منذ سبتمبر 2017، تواصل السلطات السعودية اعتقال الشاعر نواف الدبيخي، وقد أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكمًا تعسفيًا بسجنه لمدة عشرين عامًا، خُفف لاحقًا إلى ستة عشر عامًا.
وخلال فترة اعتقاله، تعرض الدبيخي لانتهاكات متعددة، شملت حرمانه من التواصل مع أسرته لفترات طويلة، ومنعه من حقه في توكيل محامٍ، إلى جانب الإهمال الطبي وسوء ظروف الاعتقال.

د. رزين محمد الرزين

منذ سبتمبر 2017، تواصل السلطات السعودية اعتقال الدكتور رزين محمد الرزين، الرئيس التنفيذي السابق لجمعية حماية المستهلك، دون توجيه أي تهم رسمية أو عرضه على محاكمة عادلة.
وخلال فترة اعتقاله، تعرّض الدكتور الرزين لانتهاكات جسيمة، من أبرزها الإخفاء القسري لأكثر من عام ونصف داخل زنزانة انفرادية، والحرمان الكامل من التواصل مع أسرته.

محمد بن دليم القحطاني

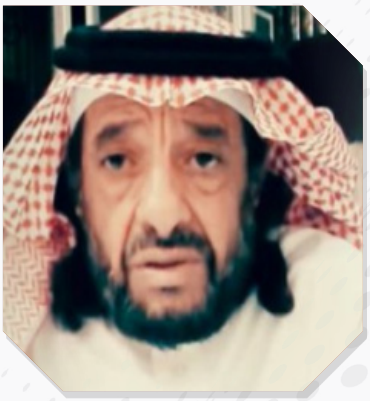

اعتقلت السلطات السعودية الناشط الحقوقي محمد دليم القحطاني في عام 2017، ويُرجّح أن يكون الاعتقال قد حصل في شهر سبتمبر أو في وقت لاحق من نفس العام، ولا يزال القحطاني رهن الاعتقال حتى اليوم في سجن الحائر بالرياض، دون مراعاة لكبر سنه (68 عامًا) ومعاناته من عدد من الأمراض المزمنة، منها السكري وأمراض القلب.
وخلال فترة اعتقاله، تعرض القحطاني لسلسلة من الانتهاكات الجسيمة، شملت الحبس الانفرادي، والتعذيب الجسدي والنفسي، وقد أصيب بجلطة دماغية تسببت في شلل في الجهة اليسرى من جسده، وعلى الرغم من وضعه الصحي الحرج، تواصل السلطات السعودية اعتقاله بشكل تعسفي.

نايف الصحفي

منذ سبتمبر 2017، تواصل السلطات السعودية اعتقال نايف الصحفي، إذ يقضي حكماً بالسجن لمدة 10 سنوات عقب محاكمة سرية حُرم فيها من أبسط حقوقه القانونية، بما في ذلك حقه في توكيل محامٍ للدفاع عنه

وخلال فترة اعتقاله، تعرض الصحفي لسلسلة من الانتهاكات الجسيمة، شملت الإخفاء القسري المطول، وقطع الأخبار عن أسرته

مناور النوب العبدلي

تواصل السلطات السعودية اعتقال مناور النوب العبدلي منذ سبتمبر 2017، على خلفية انتقاده لحملة الاعتقالات التي شنتها السلطات نفسها في ذلك الشهر (حملة سبتمبر).

وخلال فترة اعتقاله، تعرّض العبدلي لسلسلة من الانتهاكات الجسيمة، شملت الاعتقال التعسفي، التعذيب داخل السجن، وسوء المعاملة.

الخاتمة

لايعـرف حتى اليوم عـدد دقيق لمن تـم اعتقالهم في حملـة سـبتمبر 2017، وبالتالي فإن ذلـك ينعكس بالضـرورة على عدم معرفـة الذين لازالوا رهـن الاعتقال حتـى اليوم، لكن مـن أشـرنا إليهم في هـذا التقريـر هم من وثـق اعتقالهـم، كما أنـه يجدر الإشـارة إلى أن منظمـة سـند الحقوقية لـم توثق كافـة الانتهـاكات التي مر بهـا المعتقلـون نظرا لصعوبـة الوصـول للمعلومات من داخل السـجون.

واليـوم وبعـد مرور 8 سـنوات على اعتقالهـم تؤكد منظمة سـند الحقوقيـة أن الإفراج الفـوري عن جميـع المعتقلين أصبح ضـرورة عاجلة، يجـب منحهم الحرية فـورًا، وضمان محاكمـات عادلـة إذا كانـت هناك أي تهـم، وحمايتهم مـن أي اعتداء أو ظلـم إضافي، إن إطلاق سـراحهم ليـس فقط مسـألة قانونية، بـل واجب إنسـاني يضمن احتـرام حقوق الإنسـان وكرامة الأشـخاص الذين عانوا سـنوات من الحرمـان والظلم.

SANAD
منظمة سند الحقوقية

حملة سبتمبر
بعد ثماني سنوات

الحريات غائبة والحقوق منتهكة